

محضر الجلسة رقم 719

التاريخ: الثلاثاء 30 رجب 1431 (13 يوليوز 2010)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ثمان وأربعون دقيقة ، ابتداء من الساعة ال سادسة والدقيقة الثلثة والأربعين مساء.

جدول الأعمال : الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 30.09 يتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون والسيدات المستشارات،

نبدأ الآن في جلسة جديدة تتعلق بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 30.09 يتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الحال على مجلسنا من مجلس النواب.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقدم رأي الحكومة، أود أن أخبركم أن المجلس الموقر سينتقل مباشرة بعد هذه الجلسة إلى الجلسة الختامية، والكلمة الآن للسيد الوزير المحترم لتقديم المشروع.

السيد منصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على خير المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمامكم بعرض عن مشروع القانون رقم

30.09 يتعلق بالتربية البدنية والرياضة الذي تم إعداده للملاءمة مع مضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات يومي 24 و 25 أكتوبر 2008، وكذا مسايرة التطور السريع الذي عرفته الرياضة على المستوى الدولي منذ صدور القانون الحالي رقم 6 سنة 1987.

وقد خضع هذا المشروع إلى استشارات متعدد، شاركت فيها الحركة الرياضية، من لجنة أولمبية وطنية وجامعات رياضية وقطاعات

حكومية، كما تم عرضه على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب ومجلس المستشارين، حيث تمت دراسته بكيفية مستفيضة وإدخال تعديلات على مختلف مواده، انتهت بالمصادقة عليه بالإجماع يوم الأربعاء 7 يوليوز في مجلس النواب الماضي، كما تمت المناقشة والتصويت عليه بالإجماع يوم 12 يوليوز بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين.

ويتضمن المشروع ديباجة، وثمانية أبواب، ومجموعة من الأقسام والفروع و118 مادة.

بالنسبة للديباجة، تنص على اعتبار تنمية الرياضة لبنة أساسية في مسلسل بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي لكونها تعمل على إشاعة قيم الوطنية والمواطنة والتسامح، ولكونها كذلك تشكل رافعة للتنمية البشرية وعنصرا مهما في التربية والثقافة وعاملا أساسيا في الصحة العمومية.

ونظرا لكون الرياضة تعتبر من مهام المرفق العام، فإن الدولة تتحمل مسؤولية تنمية الحركة الرياضية، كما تساهم الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاصة والعمومية والأشخاص الذاتيون في النهوض بالأنشطة الرياضية وتنميتها.

بالنسبة للباب التمهيدي، يتطرق هذا الباب إلى تعريف الأنشطة البدنية والرياضية، وعدد من التعريفات الجديدة المتعلقة بالوكيل الرياضي، مركز تكوين الرياضيين، الصورة الجماعية المقترنة، الصورة الفردية المقترنة، الأطر الرياضية، الرياضي الهاوي أو المحترف، الإطار الرياضي، الجمعية الرياضية، المساند، ومنافسات وتظاهرات رياضية، والمؤسسة الخاصة للرياضة والتربية البدنية.

بالنسبة للباب الأول في الأنشطة البدنية والرياضية المدرسية والجامعية، يتطرق هذا الباب إلى ما يلي:

اعتبار الدولة مسؤولة على تدريس التربية البدنية والرياضة داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والخصوصي، ومؤسسات التكوين المهني العمومي والخصوصي، وفي جميع المؤسسات الجامعية ومعاهد التعليم العامة والخاصة وذلك بصفة إجبارية.

الباب الثاني في تنظيم الأنشطة البدنية والرياضة، وينص على عدد من النقط المتعلقة بالجمعيات الرياضية، بالشركات الرياضية ودخول عالم الاحتراف، خاصة بالنسبة لكرة القدم ومقتضيات وإلزاميات الفيفا لدخول الاحتراف بسرعة لكي يتأهل فرقنا إلى الدوريات الإفريقية

المنظمة تحت الكاف والفيفا، الشركات الرياضية والحركة الجامعية والعصب الجهوية الهاوية، العصب الاحترافية، الحركة الأولمبية واللجنة الوطنية البار اولمبية المغربية.

أما بالنسبة للباب الثالث، فهو متعلق بالتعليم وتكوين الرياضيين، وينص على مقتضيات تتعلق بالمؤسسات الخاصة والتربية البدنية ومراكز التكوين الرياضي.

الباب الرابع، في الفاعلين الرياضيين.

الباب الخامس، في المنافسات والتظاهرات الرياضية.

الباب السادس، في دور الدولة وأشخاص الق انون العام والخاص في تنمية الحركة الرياضية.

الباب السابع، في البحث على الجرائم ومعايبتها في العقوبات الجنائية.

الباب الثامن، أحكام انتقالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة الفرق النيابية، وإلى السيدات

والسادة المستشارين المحترمين على التجاوب الكبير الذي أبدوه خلال هذا المشروع.

أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدور الفعال للسيدات والسادة

المستشارين فيما يخص المشاريع المتعلقة بالميدان الرياضي عامة والاهتمام الكبير الذي أولوه لهذا المشروع، خاصة المعروض على مجلسكم الموقر قصد التصويت.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم على عرضه، الكلمة الآن للأستاذ المحترم

عبد السلام البار مقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم

وعلى آله وصحابه أجمعين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

يشرفني أن أرفع إلى مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 30.09 ويتعلق هذا المشروع بالتربية البدنية والرياضة كما وافق عليه مجلس النواب في 7 يوليوز 2010.

وفي البداية لا بد بأن أتوجه بمخالص الشكر والتقدير إلى السيد منصف بلخياط وزير الشباب والرياضة، وإلى السيد لحبيب لعلج رئيس اللجنة، وإلى السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على مساهمتهم الإيجابية والهادفة، والتي لامست مختلف الجوانب الأساسية التي يتطلع إليها هذا المشروع.

وخلال تقديم السيد الوزير لمشروع القانون المذكور أوضح أن إعداده تم من أجل ملاءمته مع مضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات يومي 24 و 25 أكتوبر 2008، وكذلك لمسايرة التطور السريع الذي عرفته الرياضة على المستوى الدولي من صدور القانون رقم 06.87.

وفي هذا الصدد أعلن السيد الوزير أن هذا المشروع خضع إلى استشارات موسعة ومتعددة، شاركت فيها الحركة الرياضية، من لجنة أولمبية، وجامعات رياضية، وقطاعات حكومية، كما تم عرضه كذلك على عدد من أعضاء لجنتي البرلمان بتاريخ 24 أبريل 2009 ببوزنيقة، ومارسته الحركة الرياضية يوم 17 مارس 2009.

وقد أسفرت هذه الاستشارات على تسجيل مجموعة من الملاحظات والاقتراحات، أدت إلى إغناء هذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى إحداث إطار خاص بالرياضة الاحترافية وتقنين بعض الممارسات في الرياضة، مثل التحكيم الرياضي، ومهنة الوكيل الرياضي، كما يهدف أيضا إلى هيكلة هذا القطاع وفق المحاور المتعددة خلال المناظرة الوطنية للرياضة، أي تعزيز أسلوب الحكامة وتكوين البنية التحتية والانخراط الكلي للجماعات المحلية.

وهكذا أوضح السيد الوزير أن هذا المشروع يتضمن ديباجة وثمانية أبواب ومجموعة من الأقسام والفروع، احتوت على 118 مادة، ويتضمن الباب الأول الأنشطة البدنية والرياضة المدرسية والجامعية، أما الباب الثاني فيتطرق إلى تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية، منها جمعية الرياضة والشركات الرياضية والحركات الجامعية والعصب الجهوية والعصب الاحترافية والحركة الأولمبية، واللجنة الوطنية البار اولمبية المغربية.

أما الباب الثالث فيتطرق إلى التعليم والتكوين الرياضي، والباب الرابع يتضمن الفاعلين الرياضيين، بحيث يحدد صفة الرياضي الهاوي والرياضي المحترف، كما يعمل على إحداث لجنة وطنية للرياضة على المستوى العالي، بالإضافة إلى الاستغلال التجاري لصورة الرياضيين الفرديين والجماعيين.

أما الباب الخامس فيتطرق إلى المنافسات والتظاهرات الرياضية، في حين يتطرق الباب السادس إلى دور الدولة وأشخاص القانون العام والخاص في تنمية الحركة الرياضية، ويتطرق الباب السابع إلى البحث عن الجرائم ومعابقتها وإلى العقوبات الجنائية، أما الباب الثامن فيتضمن أحكام انتقالية وختامية، حيث ينص على منح الجمعيات الرياضية الموجودة عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ أي في أجل 12 شهر، لكي يتلاءم مع مقتضيات والنصوص المتخذة لتطبيقه، وكذلك الشأن بالنسبة لمستغلي ومسيري المؤسسات الخاصة للرياضة والترفيه البدنية.

وخلال المناقشات العامة تطرق السادة المستشارون المحترمون إلى مجموعة من الملاحظات والاستفسارات يمكن أن نجملها فيما يلي: طرحت بعض الاستفسارات والتساؤلات حول الإطار العام الذي جاء فيه سياق هذا المشروع، اعتبارا واستنادا كذلك للرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات يومي 24 و 25 أكتوبر 2008. بمثابة خارطة طريق أبرزت بشكل ذكي مكامن الخلل، وخصوصا تشديدها على ضرورة إصلاح القطاع الرياضي وتنميته ومراقبته.

نقطة أخرى، الإلحاح على ضرورة ترسيخ الديمقراطية والشفافية في المجال الرياضي، ونشر الثقافة الرياضية بين جميع مكونات المجتمع المدني، والعمل على إحداث بنيات تحتية موزعة بشكل متساوي على المناطق والجهات المكونة للمملكة.

طرحت كذلك بعض التساؤلات حول الاستعدادات المادية واللوجستية للرياضة الاحترافية، كما طرحت كذلك وإلحاح المطالبة بضرورة إعطاء مكانة لائقة للمرأة في ولوج تدبير وتسيير الحركة الوطنية بالمقارنة مع أحيائها الرجل.

طرحت كذلك مجموعة من التساؤلات بخصوص إقرار أسلوب الحكامة الجيدة في التسيير والتدبير الرياضي بما في ذلك الجوانب المادية المتعلقة بالناخب الوطني.

كذلك الإلحاح على تشجيع وتحفيز الكفاءات الوطنية والقضاء على كل مظاهر الزبونية والمحسوبية.

هناك تساؤل حول إستراتيجية الوزارة في مجال رياضة ألعاب القوى، وتوقف الرياضة المدرسية عن مواصلة المهام التي كانت منوطة بها في السابق، وكذا بعض الرياضات الأخرى الفردية منها والجماعية، اعتبارا على أن الرياضة مشروعا مجتمعيا تنمويا، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما هو الشأن بالنسبة للقضية الاجتماعية والتنمية البشرية بصفة عامة، وذلك بالنظر إلى كون الرياضة تشكل مدخلا أساسيا في نبلة وتكوين الإنسان المغربي.

مرة أخرى كانت هناك نقطة إعلاء الشأن الرياضي والتكوين القيم للمواطنة الصادقة، اعتبارا على أن الرياضة أيضا مدخلا لبناء الاقتصاد الوطني وتكريسا لسمعته وصيانيته بين بلدان العالم.

لوحظ كذلك أن هذا القانون يشكل مرجعية أساسية في الرياضة الوطنية، للتأكيد على ضرورة المصادقة على هذا القانون لإخراجه إلى حيز الوجود في أقرب الآجال الممكنة، وذلك لوضع الحد النهائي للفوضى والفراغ القانوني للمستثمرين في الجسم الرياضي الوطني التنويه بالاستشارات التي تمت حول هذا المشروع من طرف وزارة الشباب والرياضة من أجل إعداد وبلورته، كما تم التنويه كذلك بعمل الفرق النيابية والهيآت السياسية بمجلس النواب عند دراستها لهذا المشروع.

طرح تساؤل كذلك حول الوتيرة التي يتطلبها إصدار النصوص التطبيقية لهذا القانون، كما أثيرت وإلحاح كذلك من السادة أعضاء اللجنة بالمطالبة بضرورة تكتيف عملية التنسيق المحكمة بين وزارة الشباب والرياضة وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، وخاصة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بغية النهوض بالرياضة المدرسية والجامعية وتوفير الشروط اللازمة لذلك الاستفسار كذلك كان حول وجود إستراتيجية لدى الوزارة بخصوص خلق جهات رياضية على الصعيد الوطني، وتكافؤ الفرص ما بين الأرياف والمدن، طرحت مجموعة من التساؤلات حول العقود والاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع الجامعات الرياضية وانعكاسهما على مردودية المدربين والنتائج الرياضية.

الإلحاح كذلك على وضع شروط ومعايير دقيقة لتحفيز الأندية الرياضية وإزاحة هيمنة بعض الأشخاص على الحركة الرياضية وإعطاء الفرص في تدبير الشأن الرياضي لكافة المغاربة على حد سواء. لوحظ كذلك أنه أصبح من الضروري مواكبة الإعلام الرياضي للتطور الحاصل في المجال الرياضي وإخضاعه للتحديث والعصرنة. وخلال أجوبة السيد الوزير على تدخلات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين أوضح أن هذا المشروع يجب على كافة الملاحظات والتساؤلات والاستفسارات التي تم التطرق إليها، ويهدف بالأساس إلى تكريس الشفافية والديمقراطية ووضع مجموعة من آليات المراقبة والافتحاص، كما يرمي إلى إشاعة قيم الوطنية والتضامن والتسامح وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الإطار، صرح السيد الوزير أن الدولة تعتبر مسؤولة على هذا القطاع إلى جانب الجماعات المحلية في المجال التنموي وتقريب الرياضة من المواطن على المستويين المحلي والجهوي، وأفاد السيد الوزير أن الإستراتيجية الجديدة لدى وزارة الشباب والرياضة تمحورت حول النقاط الآتية:

أولا، تقوية البنيات التحتية، بالإضافة إلى إيجاد الملاعب الرياضية الكبرى بكل من مدينة فاس، طنجة، مراكش، أكادير، والدار البيضاء، هذه الملاعب تعمل الوزارة على إنجاز شبكة من الملاعب السوسيو رياضية، كما تعتبر ملاعب القرب؛

ثانيا، تكوين وتنظيم تظاهرات رياضية دولية، حيث أعلن عن إعادة افتتاح المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة الذي يحتضن حاليا ما يناهز 180 طالب وطالبة، بالإضافة إلى فتح المجال أمام الممارسين للحصول على دبلوم الدولة في التدريب الرياضي المتوقع أن يستفيد من هذا التكوين يرسم السنة الجارية 200 طالب دارس.

وبخصوص التظاهرات الرياضية، ذكر السيد الوزير أن هذا الأسبوع سيرف احتضان الألعاب الإفريقية الأولمبية الأولى للشباب، كما سيحتضن البطولة الإفريقية للجيدو والبطولة الإفريقية للسباحة، علاوة على احتضان بلادنا في الآونة الأخيرة للبطولة الدولية للكراتي، وكذلك ترشيح المغرب لاحتضان كأس إفريقيا للأمم لكرة القدم عام 2015 بحول الله.

ثالثا، الشراكة مع الجماعات المحلية من أجل توفير المنشآت الرياضية، والمساهمة في تدبيرها وتسييرها.

رابعا، تعزيز الحكامة الجيدة ومواصلة إرساء ترسانة القوانين للمجال الرياضي، وبعد ذلك رحب السيد الوزير بالاقتراح المتعلق بإشراك السيدات والسادة المستشارين في بلورة النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا المشروع.

وفي الختام أجمع السادة المستشارون على أهمية هذا المشروع في إغناء الترسانة القانونية للحركة الرياضية في بلادنا، حيث ساد أشغال اللجنة حوا من التفاهم الإيجابي، تميزت تدخلات كل السادة والسيدات المستشارين المحترمين بالروح الوطنية الغالبة، مكنت من تدليل كل الصعاب المرتبطة بهذا المشروع، ووافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون رقم 30.09 مادة مادة، وعلى المشروع برمته.

شكرا إخواني أخواني المستشارين، السادة الوزراء، السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ عبد السلام اللبار على عرضه المفصل، والآن أمر إلى المناقشة، وبما أن ندوة الرؤساء لم تحدد الوقت بالضبط، فإنني أقترح عليكم تخصيص من 5 إلى 10 دقائق للفرق الأغلبية والمعارضة، و5 دقائق لفريق الوحدة والديمقراطية، تأسيسا على جلسات سابقة.

أعطي الآن الكلمة للمستشار المحترم خيرى بلخير عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد خيرى بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فرق الأغلبية حول مشروع قانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، وأنتم تعرفون جد المعرفة ما تمر به الرياضة الوطنية من مشاكل وتعثرات وإخفاقات، نتحمل فيها جميعا المسؤولية، ولعل إخراج قانون من هذا النوع وبهذه الدقة في هذا الوقت بالذات يمكن أن يكون الخطوة الأولى على درب الإصلاح الطويل والشاق الذي تأمله بلادنا.

إن المناظرة الوطنية حول الرياضة التي نظمت سنة 2008، والرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في تلك المناظرة، أعطت تشخيصا دقيقا وموضوعيا شاملا لإشكاليات الرياضة في بلادنا، واعتبرها الجميع خارطة طريق للإصلاح المنشود في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

إن تطور الرياضة في بلادنا رهين بوجود أشخاص في مستوى المسؤولية ورهين بوجود بنى تحتية كافية، والموارد البشرية التي تدفعها الغيرة الوطنية من أجل الدفاع عن القميص الوطني، وبالأساس وجود قانون ينظم الجميع ويلزم الجميع ولا يترك مجالاً للعبث والتلاعب. بمصير الشعب بأكمله وبمشاعره التي تهان أمام كل إقصاء أو خيبة أمل أو نتائج لا تشرف المغرب والمغاربة الذين لهم رصيد تاريخي من الإنجازات، مما يجعلهم يأملون في إعادتها إلى الواجهة ورسم الابتسامة من جديد على شفاه المغاربة الذين أبانوا غير ما مرة عن حبهم الكبير وشغفهم الواسع بالرياضة والمستوى الرفيع للأداء ومعرفتهم الشاملة للرياضة العالمية، فكيف ذلك للرياضة الوطنية؟

لكل ما سبق ذكره، أؤكد باسم الأغلبية داخل مجلسنا الموقر، والتي ساهمت مساهمة فعالة في إخراج هذا المشروع إلى الوجود، إلى جانب فرق المعارضة وكافة المجموعات البرلمانية وممثلي النقابات المهنية بأهمية المشروع الذي يأتي في سياق وضع ترسانة قانونية، تضع قطعة مع أساليب التسيير الرياضي الماضية والقديمة وملاءمة القوانين المغربية مع القوانين الدولية.

لذا، وأمام أهمية المشروع، فإن اللجنة المختصة، وبتوافق مع الحكومة في شخص السيد الوزير الوصي على قطاع الشباب والرياضة، سينكبان معا في أول سابقة داخل المجلس على الاشتغال معا لتطبيق المراسيم التطبيقية لهذا المشروع من أجل تدارك ما يمكن تداركه للتطبيق السليم والسلس لهذا النص.

لذا، فإننا في فرق الأغلبية سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب، آملين منه أن يكون خريطة طريق جديدة للنهوض بقطاع الرياضة في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ خير بلخير، الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم محمد اطریش عن فرق المعارضة، تفضل.

المستشار السيد محمد اطریش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ومن هذا المنطلق، بدأت كل الفعاليات السياسية والرياضية محاولتها لبلورة تلك التصورات والتوجيهات على أرض الواقع، ومن بينها وزارة الشباب والرياضة، على اعتبار أن الحكومة مسؤولة على تنمية الحركة الرياضية في بلادنا بشراكة مع الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والخاصة والأشخاص الذاتيين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن الدولة مسؤولة عن تدريس التربية البدنية والرياضة داخل مؤسسات التربية والتكوين العمومي والخصوصي ومؤسسات التكوين المهني العمومي والخصوصي كذلك، وفي جميع المؤسسات الجامعية، ومعها التعليم العام والخاص، وذلك بصفة إجبارية، مما سيجعلها تعيد الاعتبار للرياضة والمدرسة التي كانت تعتبر إلى زمن قريب من أهم الروافد التي تساهم بشكل كبير في البحث عن المواهب الرياضية في إطار المنافسات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية، إضافة إلى الألعاب الجامعية التي كانت تعرف مستوى عالي من التنافسية.

إن الإرادة السياسية القوية لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للنهوض بقطاع الرياضة في بلادنا، فرضت علينا أن نبحث عن الإطار القانوني الذي يضع النقط على الحروف، ويحمل الجميع المسؤولية كل من موقعه، ويضع حدا للفوضى والعبث الذي كان يسود مجال الرياضة في بلادنا لسنوات خلت.

ولعل مرور حوالي 23 سنة عن آخر قانون وضع في هذا الإطار ليفسر جليا عدم مواكبة بلادنا للتطورات الحاصلة في مجال القوانين الرياضية العالمية، ويجعلنا أمام العثرات والمعيقات التي تساهم في الفشل الكبير الذي تعانیه الرياضة في بلادنا، سواء على مستوى ال بنى التحتية أو على مستوى التأطير، لذلك حان الوقت لكي تنتقل إلى سرعة أخرى في إطار قانوني جديد، يحدد المسؤوليات والتصورات والتوجهات، ويعطي الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية من أجل العمل على وضع أسس إصلاح شامل وجدري وحقيقي لكل المشاكل الرياضية في بلادنا، وتمكين أطرنا ورياضييننا من إبراز المواهب والرفع من مستواهم حتى يكونوا خير سفراء لبلادهم في التظاهرات الوطنية والقارية والدولية.

أخواني المستشارات،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 30.09 المتعلق بالترقية البدنية والرياضة.

هذا المشروع قانون يعتبر ترجمة للتوجيهات الملكية السامية لإعطاء حركية للرياضة الوطنية، وفي هذا الإطار تعد الرسالة الملكية بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية حول الرياضة وثيقة مرجعية يهتدى بها، بحيث أعطت تشخيصا دقيقا للوضع الرياضي في بلادنا، ووضعت الأصبغ على مكامن الخلل وعلى كل المعوقات التي تعترض إقلاع وتطوير الرياضة الوطنية.

وفي هذا الصدد، فإن هذا المشروع قانون جاء لسد الفراغ التشريعي وملاءمة المنظومة القانونية للرياضة البدنية والرقمي بها إلى مستوى القوانين الرياضية الدولية وتعزيز التنافسية والشفافية لدى الفاعلين الرياضيين وتنمية الاستثمار الخاص في الرياضة وإحداث إطار خاص بالرياضة الاحترافية وتقنين بعض الممارسات في الرياضة، كالتحكيم الرياضي، ومهنة الوكلاء الرياضيين، كما يرمي المشروع كذلك إلى تكريس وإعمال مبدأ الحكامة والتكوين والبنيات التحتية والانخراط الكلي للجماعات المحلية في إطار خطة وطنية متعددة الأبعاد لنهوض بهذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس،

لقد عرفت الرياضة الوطنية تراجعا كبيرا على مستوى المردودية والنتائج، وسجلت حضورا باهتا إن لم يكن غائبا في مجموعة من المحافل الدولية والملتقيات الدولية، الأمر الذي يستدعي الوقوف بجدية وحزم لاقتراح البدائل والحلول لتجاوز هذه الأزمة والقطع مع جميع الممارسات التي اتسمت بطابع الارتجالية والعشوائية والفوضى والتسيب في تدبير الشأن الرياضي ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن بلادنا لديها من الكفاءات والطاقات والمواهب الرياضية ما يمكنها من تجاوز هذه الأزمة إذا ما توفرت لها الظروف المواتية، وهذا لن يتأتى إلا بتضافر جهود كافة المتدخلين في هذا القطاع بسن مجموعة من التدابير الإصلاحية المرسخة لقيم الحكامة الجيدة المبنية على ثقافة الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة حكم القانون في المجال الرياضي

ونشر الثقافة الرياضية بين جميع مكونات المجتمع والعمل على إحداث بنيات تحتية موزعة بشكل متساو على كل جهات والمناطق بوطننا العزيز دون أي إقصاء أو تهميش.

إننا من موقع المعارضة، وبالنظر للمنهجية التشاركية والتشاورية التي اعتمدها الوزارة المشرفة على تدبير هذا القطاع في إعداد هذا المشروع قانون، وانسجاما مع مواقفنا الرامية إلى دعم كل المبادرات التشريعية الإصلاحية في سبيل إحداث قفزة نوعية وتطوير الرياضة، فإننا سنصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع القانون.

وللإشارة إلى أن فريقنا، أي فريق الأصالة والمعاصرة، يدعم - كما أسلفت القول - المبادرات الإصلاحية للسيد الوزير ومعنى التصويت الإيجابي في فريقنا كمعارضة بناءة ومسؤولة ومواطنة، ونود أن لا يفهم السيد الوزير الأول في أن تصويتنا الإيجابي هو توقيع شيك على بياض، سوف نتصدى لكل الإختلالات والخروقات وعدم احترام التطبيق الدقيق لهذا المشروع، مذكرين كذلك للسيد وزير الشبيبة والرياضة الإسراع في استصدار المراسيم التنظيمية المرافقة لهذا المشروع لاستكمال المنظومة القانونية لهذا القطاع الرياضي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبكاته.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ محمد اطريش، الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، السي فاتي تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نريد أن نسهم بنقاش موجز في هذا المشروع القانون المهم، والمتعلق بمجال أساسي من المجالات الحيوية لبلادنا، وحسب نص المشروع والذي لا يختلف على جودة هذا المضمون، وإن كنا نختلف، إن كنا نتفق على جودة المضمون فإننا نختلف في العمق على الطريقة التي تمت بها دراسة هذا المشروع سواء في اللجنة المختصة.

صحيح أن المشروع يروم معالجة خلل عميق يشهده المجال الرياضي، والخلل يتجلى في الواقع الحالي الذي يعرف فوضى حقيقية في هذا المجال، يريد المشروع أن يملأ الفراغات القانونية التي يشهدها هذا

القطاع، ويريد المشروع أيضا أن يجعل من الرياضة مدخلا أساسيا من المداخل الكبرى لإصلاح هذا المجال، ولكن إذا كنا نتفق على هذا المشروع في هذه الصورة ونتفق أيضا على أن بلادنا بحاجة إلى نص من هذا النوع، فإننا في نفس الآن لا نعتقد بأن هذا النص كاف لخلق المبادئ الأساسية لتفعيل هذا النص على أرض الواقع وخاصة ما يتعلق بالآليات الديمقراطية الأساسية، ما يتعلق بوسائل الشفافية، ما يتعلق بنظم المحاسبة، ما يتعلق بالكفاءات المفروض فيها أن تفعل هذا المشروع.

لذلك فلأسف الشديد فنحن مع المشروع كنص وكمضمون، ولكن نحن ضد الطريقة التي تم بها هذا المشروع، رغم أننا في اللجنة، وشخصيا كعضو في هذه اللجنة ناقشت المناقشة العامة، وناقشت الباب التمهيدي، ولكن بعد ذلك توقفنا لتناول وجبة الغذاء، لست أدري كيف تمت الأشياء، ولم أحضر، ولم أصوت داخل اللجنة، لذلك أستغرب للإجماع الذي تحدث عنه التقرير.

لكل هذه الأسباب، ورغم كما قلت إيجابية النص، فإننا تعبيرا منا، ورفضنا منا عن الطريقة التي تم بها تمرير المشروع، فنحن سنمتنع عن هذا النص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

نتنقل الآن للتصويت على مواد المشروع، وأعرض الديباجة للتصويت... من فضلكم أكرمونا بالصمت.

الموافقون = 53؛

المعارضون = لا أحد؛

المتنعون = 6.

المادة الأولى:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = لا أحد؛

المتنعون = نفس العدد.

المادة 2، نفس العدد.

إذن الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة

والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر، 13، 14، 15، 16، 17،

18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27 إلى آخر

مادة لأن ليس هناك أي تعديل، جميع المواد كما أتت، 85، 86،

87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98،

99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107،

108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116،

117، 118.

إذن 54 و 0 و 6 امتناع.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون = 55؛

المعارضون = لا أحد؛

المتنعون = 6.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 30.09

يتعلق بالتربية البدنية والرياضة، وبهذا نكون قد أنهينا الجلسة التشريعية،

ونمر مباشرة إلى الجلسة الختامية للدورة الربيعية.